مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: واقع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية
اسم الكاتب: د. محمد عكروش، ميس زمزم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4961
تاريخ الاسترداد: 2026/04/21 02:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (2) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (2) 2017

واقع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية

الدكتور محمد عكروش*

ميس زمزم**

(تاريخ الإيداع 13 / 11 / 2016. قُبِل للنشر في 19 / 3 / 2017)

□ ملخّص □

يعد تمكين المرأة من أهم القضايا المتعلقة بمساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية ،وبالتالي فإن مقدار مشاركتها في النشاط الاقتصادي يمكن اعتباره من أهم مقاييس التنمية الاقتصادية . وبناء على ذلك تم في هذا البحث استعراض أهم المؤشرات الديمغرافية وأبرز الخصائص الاقتصادية المتعلقة بالمرأة ، إضافة إلى مساهمة المرأة في القطاعات الاقتصادية حسب الحالة العملية وحسب المهنة. كما تم التطرق إلى أهم الأسباب التي تعيق تقدم المرأة في سوق العمل ومن اهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر المرأة على مساهمتها في النشاط الاقتصادي.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمستوى التعليمي للمرأة على مساهمتها في النشاط الاقتصادي.
- يعتبر العمل الإضافي المزدوج من أهم الصعوبات التي تعانيها المرأة في عملها .
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمهنة المرأة على مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

وعلى ضوء النتائج السابقة تم اقتراح مجموعة من التوصيات التي تساعد على مواجهة المعوقات التي تقف في طريق مساهمة المرأة و تفعيل مشاركتها في جميع أوجه النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية :المرأة العاملة ـ النشاط الاقتصادي – تفعيل دور المرأة– قوة العمل.

* **أستاذ مساعد في قسم الإحصاء والبرمجة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين –اللاذقية – سورية.**

** **طالبة ماجستير في السكان والتنمية – قسم الإحصاء والبرمجة – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (2) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (2) 2017

The reality of women's contribution in economic activity and in Lattakia city

Dr. Mohammad Akrouch*
Mais Zamzam**

(Received 13 / 11 / 2016. Accepted 19 / 3 / 2017)

□ ABSTRACT □

The subject of women and empowering is the most important issues related to the contribution of women in the economic activity in the province of Lattakia , Thus, the amount of participation in economic activity can be regarded as the most important measure of economic development. This research reviewed the most important the most important demographic indicators highlighted the economic characteristics of the women , in addition to the contribution of women in the economic sectors by employment status and by profession . In addition to the most important reasons that prevent the advancement of women in the labor market and the most important results that have been reached :

- There is a statistically significant effect of age on the women's contribution to economic activity.
- There is a statistically significant effect of the educational level of women's contribution to economic activity.
- The Overtime double of the main difficulties faced by women in their work.
- There is a statistically significant effect for career women on their contribution to economic activity

In light of the previous results we got a set of recommendations that will enable us to face the obstacles that stand in the way of the contribution of women and activating their participation in all aspects of economic activity

Key Words: Working women - Economic activity Activating the role of women - Labor market .

***Associate Professor - Department Of Statistics - Faculty Of Economic - Tishreen University- Lattakia - Syria.**
****Postgraduate Student -Department Of Population And Development - Department Of Economics And Planning - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia - Syria .**

مقدمة :

يعد موضوع المرأة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي من القضايا التي لها أهميتها الكبيرة وذلك كون المرأة تشكل عنصراً هاماً في بناء وتطور المجتمع نظراً لأهمية الوظائف المتعددة التي تقوم بها المرأة في كافة المجالات. كل ذلك أدى لزيادة الجهود المبذولة لزيادة مساهمة المرأة في أنشطة المجتمع والعمل على تنمية قدراتها بشكل سليم باعتبارها تمثل قوة فعالة ومؤثرة في المجتمع .وبالتالي فإن مقدار مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي يعتبر أحد مقاييس التنمية الاقتصادية حيث يقاس دور المرأة في العملية التنموية وخاصة في الجانب الاقتصادي بمعرفة حجم مشاركة المرأة في النشاط الإنتاجي، فمن مؤشرات تطور المجتمع فسح المجال أمام المرأة للمشاركة في أوجه النشاط المختلفة في المجتمع ومساواتها مع الرجل.

الدراسات السابقة :

-دراسة بعنوان: تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية (الواقع والآفاق)[1].

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم تمكين المرأة ومجالاته وأهدافه والتعرف على معوقات تمكين المرأة وتوضيح أثر الإجراءات المتبعة على تمكين المرأة من خلال عدد من المؤشرات : القوة العاملة في مجالات الزراعة- الصناعة وغيرها. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة :

- لم تستطع المرأة السورية الوصول لمراكز صنع القرار الاستراتيجي بالنسب المقبولة لتمثيلها بل اقتصر وجودها على نسب بسيطة غير كافية لحد التمكين .
- لا تزال مشاركة المرأة السورية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضعيفة جدا اذا ما تمت مقارنتها مع اجراءات التمكين التي اتبعتها الحكومة السورية.
- لا تزال سورية كغيرها من البلدان العربية تعيش تحت وطأة مجموعة من المعتقدات والتقاليد والعادات المتوارثة التي تبقي المرأة أقل شأنا من الرجل.

-دراسة بعنوان: الأعباء المنزلية التي تتحملها المرأة السورية [2].

عالجت هذه الدراسة مسألة قياس الأعباء المنزلية التي تتحملها المرأة بشكل عام والمرأة العاملة بشكل خاص لعدم توفر الخدمات المساعدة التي تسهم في توفير الوقت وتسهيل العمل وتامين المستلزمات المنزلية المختلفة. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة :

-لا يوجد فرق بين أعباء المرأة العاملة و أعباء المرأة غير العاملة .
- لا تؤثر درجة التعليم على متوسط عدد ساعات العمل المنزلي للمرأة.
- يسهم الدخل الذي تحصل عليه المرأة في تحسين المستوى المعيشي للأسرة.

-دراسة بعنوان : مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في سورية [3] .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال نتائج التعداد العام للسكان عام 2004 و تسليط الضوء على تطور الأداء الاقتصادي للمرأة من 1970حتى 2004 و دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الأداء الاقتصادي للمرأة. ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة :

- مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي لا تزال في بداياتها رغم وجود جوانب إيجابية يمكن الانطلاق منها.

– التعليم كان له الدور الإيجابي الأبرز على مستوى الأداء الاقتصادي للمرأة فكلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة كلما انعكس ذلك بشكل إيجابي على أدائها الاقتصادي.

–دراسة بعنوان :دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة (دراسة ميدانية على المنطقة الساحلية)[4].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وضع المرأة في سورية ومشاركتها في العمل خارج وداخل المنزل ووضحت أهم الإجراءات المتخذة لدعم مشاركة المرأة في العمل . ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

– ليس للمشروعات الصغيرة دور في تمكين المرأة سياسيا حيث تبين أن المرأة لا تعرف حقوقها القانونية والشرعية وبالتالي لا تستطيع المطالبة بها.

– تسهم المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة اجتماعيا حيث تساعد هذه المشروعات على تحسين حياة المرأة الاجتماعية وتوسيع علاقاتها بالمحيط الذي تعيش فيه.

– لا يوجد دور للمشروعات الصغيرة في تمكين المرأة تعليميا على الرغم من ان المرأة تقوم بإنفاق جزء من دخل المشروع على الشؤون التعليمية.

–دراسة بعنوان : المرأة – منظمات في موقع المنازعات – دور المساعدات الدولية[5].

تناولت هذه الدراسة أثر النزاعات على الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة وعلى مسؤولياتها وأهم المشاكل والتحديات التي تواجه المرأة في المجتمع. ومن أهم النتائج الي توصلت لها هذه الدراسة :

– تخفيض التمييز القانوني والاجتماعي والسياسي بين الرجل والمرأة والاعتراف بحق المرأة.

– تحسين أحوال المرأة تعتمد على مستويات الدخل والاخذ بالحسبان التراكيب القانونية.

– غياب دور المرأة في عملية اتخاذ القرارات داخل وخارج البيت .

–دراسة بعنوان : دور المرأة في اقتصاد غانا[6].

تناولت هذه الدراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للنساء في غانا وتلخيص لأهم المشاكل التي تواجه المرأة في النشاط الاقتصادي. من هم النتائج الي توصلت لها هذه الدراسة :

– القسم الأكبر من النساء في غانا يعملن في الزراعة.

– تعمل الحكومة على تحسين إمكانية وصول المرأة للعمل وتوفير المكان المناسب وخاصة للنساء المزارعات

– إدخال التقنيات إلى العمل يمكن أن يساعد على تحسين الارسال الهاتفي وخدمات الانترنت في الريف.

وتعد الدراسة الحالية امتداد للدراسات السابقة تتميز **باختلاف** مكان وزمان الدراسات الأخرى وتتناول شريحة من الإناث ضمن الفئة العمرية **(15–60)** في محافظة اللاذقية بعينة كبيرة نسبياً.

مشكلة البحث:

يشهد المجتمع المعاصر اعترافا متنامياً لحاجته للمرأة وبروزها في مجال الأعمال وفي ميادين عديدة بعضها مشترك مع الرجل وبعضها يكاد يكون مميزاً للمرأة. وانطلاقاً من أهمية الدور المحوري والأساسي للمرأة فإن تنميته وتعزيزه يكتسب أهمية استثنائية لأنه من شأن هذه التنمية التأسيس لجعل المرأة قادرة على القيام ليس فقط بدور الأم والمربية وإنما بدورها الطبيعي جنبا إلى جنب مع الرجل.

حيث ظهر دور المرأة في ظل ظروف قاسية وصعبة معيشية واقتصادية على الأسرة لتصبح الحامل الأساسي و المعون الرئيس لأسرتها لتأمين ما يلزم للأسرة من غذاء ومستلزمات تعليمية وصحية وغيرها، وبالتالي تتمثل مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات التالي:

- إلى أي حد تساهم المرأة في النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية؟
- ما هي أهم معوقات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث نتيجة الإدراك المتزايد لأهمية الدور الذي تقوم به المرأة في المجال الاقتصادي وانعكاسه على النواحي الاجتماعية الثقافية والسياسية .حيث يقدم لنا هذا البحث تحليلا للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في محافظة اللاذقية والمؤشرات الرئيسية لمشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية لنصل لمجموعة من النتائج التي تمكننا من تفعيل دور المرأة ومساهمتها في مختلف الأنشطة والعمل على تنميتها ورفع كفاءتها واتخاذ مجموعة من القرارات والمقترحات التي تساعدنا على وضع خطط وبرامج للنهوض بعملية التنمية.

وتتمثل أهداف البحث بما يأتي:

- التعرف على مدى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في محافظة اللاذقية.
- دراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة على الأداء الاقتصادي للمرأة في محافظة اللاذقية.
- البحث عن سبل زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال الحد من العقبات التي تواجهها.
- التعرف على أهم المعوقات التي تواجه المرأة وتقلل من درجة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية .

فرضيات البحث:

سنتناول اختبار ثلاث فرضيات في هذا البحث:

الفرضية الأولى :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر المرأة على مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

الفرضية الثانية :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمستوى التعليمي المرأة على مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

الفرضية الثالثة :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمهنة المرأة على مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

منهجية البحث:

استخدمت الباحثة في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لأهم ما ورد في الكتب والمراجع والمقالات العلمية المتعلقة بموضوع المرأة ، كذلك تم استخدام البرنامج الإحصائي **spss. 20** في تحليل بيانات الاستبانة التي وزعت في محافظة اللاذقية.

مجتمع وعينة البحث :

يتكون مجتمع الدراسة من شريحة الإناث الواقعة ضمن الفئة العمرية (15 – 60) في محافظة اللاذقية والبالغ عددهن / 533002/ أنثى. تم توزيع 800استبيان، وتم استبعاد **(65)** استمارة لعدم استكمال البيانات من قبل المبحوثات وبذلك أصبح مجموع أفراد العينة **(735)** أنثى .

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

-الحدود المكانية : مكان إجراء البحث (محافظة اللاذقية).

– الحدود الزمانية : زمن إجراء البحث الميداني 2015– 2016 .

متغيرات البحث:

المتغير التابع : مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

المتغيرات المستقلة : عمر المرأة – الحالة التعليمية – مهنة المرأة.

الدراسة النظرية:

أولاً – أهم المؤشرات الديمغرافية في محافظة اللاذقية:

تمتاز مدينة اللاذقية بأنها تقع كاملة في منطقة الاستقرار الزراعي الأولى وتلعب دورا سياحياً مهماً ومن أبرز معالمها أوغاريت التي قدمت أول أبجدية مكتوبة بالتاريخ و أول نوتة موسيقية مدونة ، كما أنها تعد واجهة بحرية تجارية لسورية بفضل مينائها الذي يعود للفترة الفينيقية ولايزال مستمراً بعمله منذ تلك الفترة . وفيما يلي نعرض أهم الملامح السكانية لمحافظة اللاذقية من خلال الجدول الآتي:

جدول (1) أهم المؤشرات الديموغرافية في محافظة اللاذقية

البيان	2000	2004	2006	2007	2008	2009	2010
عدد السكان المقيمين في منصف العام (بالألف)	847	905	917	935	951	967	983
معدل النمو السنوي للسكان (بالألف)	17.5	17.5	17.5	17.5	17.5	17.5	17.5
نسبة الإناث من إجمالي السكان (%)	48.9	48.8	49.4	49.4	49.5	49.5	49.5
نسبة الذكور من إجمالي السكان (%)	51.1	51.2	50.6	50.6	50.5	50.5	50.5
نسبة الحضر من إجمالي السكان (%)	49	49.7	51.3	51	51.4	51.4	51.4
نسبة الأطفال دون 15 سنة (%)	30.3	29.4	28.8	*	*	27.8	*
نسبة القوة البشرية (15–64) سنة (%)	64.3	65.4	65.1	*	*	66.5	49.7
نسبة كبار السن 65 سنة فأكثر (%)	4.5	5.2	6.1	*	*	5.7	*
معدل المواليد الخام (بالألف)	18.9	18.5	18.6	19.1	20.2	19.7	19.4
معدل الوفيات الخام (بالألف)	3.5	3.5	3.6	3.8	3.8	3.9	3.7
الكثافة السكانية (نسمة /كم^2)	369	383	399	407	414	421	428

***المصدر : جدول(1/1) منشورات المكتب المركزي للإحصاء ، كتيب اللاذقية في أرقام 2012 [7] .**

*لم تذكر بيانات عن هذه السنوات .

نلاحظ من الجدول (1) السابق :

– انقسم السكان إلى ثلاث فئات : وهي فئة السكان أقل من 15 سنة وهي فئة الأطفال الذين هم دون سن العمل ففي عام (2000) انخفضت هذه النسبة من (30.3%) إلى (29.4%) في عام 2004 ومن ثم انخفضت إلى (27.8%) في العام 2009 . هذا الانخفاض يؤثر إيجاباً في عملية التنمية وخاصة أن هذه الفئة العمرية تحتاج إلى الكثير من الخدمات دون أن تساهم في النشاط الاقتصادي على عكس الفئة الثانية من السكان التي أعمارهم بين (15–64) سنة والتي تشمل القوة البشرية (السكان الذين هم في سن العمل) أي الفئات المنتجة التي ارتفعت نسبتها من (64.3%) في عام 2000 إلى (65.4%) عام 2004 ليستمر هذا الارتفاع إلى (66.5%) في عام 2009.

وارتفاع هذه النسبة يفرض على الدولة بذل المزيد من الجهود لضمان تشغيل هذه القوة البشرية وإيجاد فرص التدريب والتأهيل لها .أما الفئة الثالثة فهي فئة كبار السن (65 سنة فأكثر) حيث انخفضت نسبة هذه الفئة ما بين عامي (2000–2004) من (5.4%) إلى (5.2%) ومن ثم ارتفعت في عام 2009 إلى (5.7%) وهذا يدل على تحسن مستوى الخدمات الصحية .

– ارتفع معدل المواليد الخام من (18.9) بالألف في عام 2000 إلى (19.4) بالألف في عام 2010.كما ارتفع معدل الوفيات الخام من (3.5) بالألف عام 2000 إلى (3.7) بالألف في 2010.

ويمكن تصنيف مستوى معدل المواليد الخام هنا بأنه منخفض إذ تصنف معدلات المواليد الخام بشكل عام إلى ثلاث مستويات هي**[8]**:

– مستوى مرتفع إذا تجاوزت (35) بالألف.

– مستوى متوسط إذا تراوحت بين (20–35) بالألف.

– مستوى منخفض إذا كانت أقل من (20) بالألف.

قبل أن نبدأ بدراسة واقع المرأة وخصائصها الاقتصادية لابد لنا من الإشارة لبعض المؤشرات التنموية للمرأة في محافظة اللاذقية .

ومن أهم هذه المؤشرات لعام 2010: **[7]**

– بلغت نسبة الإناث (49.5%) مقابل (50.5%) للذكور في عام 2010.

– بلغ معدل الإعالة الاقتصادية للإناث (5.0%) مقابل (2.0%) للذكور .

– بلغ عدد الإناث المسجلين في المرحلة الجامعية (21630) مقابل (26845) للذكور. بلغت نسبة الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم الأساسي (97%) ونسبتهن إلى الذكور في مرحلة التعليم الثانوي (116%) أما نسبة الأمية فقد بلغت (18.5%) بين الإناث مقابل (7.5%)للذكور.

– بلغت نسبة المشتغلات في اللاذقية من إجمالي المشتغلين في سورية (9.72%) مقابل (5.29%) للذكور.

– بلغ معدل البطالة بين الإناث (35.3%) مقابل (7.5%) للذكور .

– بلغت نسبة الأسر التي ترأسها امرأة (11.6%) حسب تقديرات عام 2009.

– بلغت نسبة السيدات التي أعمارهن بين(15–49) المتزوجات أو السابق لهن الزواج المشتغلات(32.3%) **[9]**.

ثانياً– الخصائص الاقتصادية للمرأة :

يرتبط مستوى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بظروف المجتمع حيث تعتبر مساهمة المرأة في قوة العمل من أحد الأهداف الأساسية التي تسعى خطط التنمية في سورية لتحقيقها وتعمل على إزالة المعوقات التي تقف في طريق دخولها ميدان العمل .

ولكن بالرغم من التقدم في الأوضاع الصحية والتعليمية للمرأة لا تزال مشاركتها في النشاط الاقتصادي محدودة عند موازنتها بإجمالي أعداد النساء في سوق العمل أو إجمالي قوة العمل ، حيث لاتزال هناك فجوات كبيرة بين الذكور والإناث بالنسبة لمؤشرات الأداء الاقتصادية .

وبالرغم من أن المرأة تشكل نصف رأس المال البشري في العالم إلا أنها تعتبر من أكثر الموارد غير المستغلة، حيث أن النمو الاقتصادي على المستوى الوطني والعالمي يعتمد على انضمام المرأة إلى قوة العمل للاستفادة من كل

مهاراتها ومؤهلاتها . فارتفاع نسبة النساء العاملات يساعد على تعويض الأثار السلبية لانخفاض معدل الخصوبة وشيخوخة السكان في العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي **[10]**.

وبالتالي سوف نتعرف على أهم هذه المؤشرات أو الخصائص الاقتصادية لأن البيانات المتعلقة بوضع المرأة الاقتصادي ذو أهمية للسياسات والخطط المستقبلية المتعلقة بالمرأة .

ومن الخصائص الاقتصادية للمرأة نذكر ما يلي :

1- **المرأة وقوة العمل :**

تمثل القوى العاملة الفئة النشيطة اقتصادياً ، حيث تشمل هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15سنة فأكثر) سواء كانوا عاملين أو متعطلين حيث يمثلون الأفراد الذين يعرضون قوة عملهم لإنتاج السلع الاقتصادية والخدمات بالإضافة إلى العاملين والعاطلين الذين يبحثون عن عمل.

وللتعرف على أهم مؤشرات قوة العمل لمدينة اللاذقية سنستعرض الجدول الآتي :

جدول (2) التوزع السكاني لمحافظة اللاذقية حسب قوة العمل والجنس للعامين 2002 -2010

البيان	2002					2010				
	ذكور	%	إناث	%	مجموع	ذكور	%	إناث	%	مجموع
عدد المشتغلين	213230	75.81	68054	24.19	281284	232825	78.62	63306	21.38	296131
عدد المتعطلين	32205	44.42	40297	55.58	72502	19948	36.56	34612	63.44	54560
قوة العمل	245435	69.37	108351	30.63	353786	252773	72.08	97918	27.92	350691
إجمالي القوة البشرية	317044	51.51	298481	48.49	615525	352753	49.95	353450	50.05	706203
نسبة قوة العمل من إجمالي القوة البشرية%	39.9		17.6		57.5	35.8		13.8		49.7
معدل البطالة%	13.1		37.2		20.5	7.9		35.3		15.6
معدل النشاط الاقتصادي الخام (%)	54.7		25.4		40.4	51.0		20.1		35.7
معدل النشاط الاقتصادي المنقح(%)	77.4		36.3		57.5	71.7		27.7		49.7
نسبة الإعالة الاقتصادية (%)	1.8		3.9		2.5	2.0		5.0		2.8
توزع قوة العمل حسب الجنس (%)	69.4		30.6		100.0	72.1		27.9		100.0

- **المصدر : منشورات المكتب المركزي للإحصاء – اللاذقية في أرقام (2012) جدول (2/1). [7]**
- تم حساب نسب الإناث إلى الذكور من قبل الباحثة.

من الجدول(2) السابق نلاحظ :بلغ عدد السكان الذين هم ضمن قوة العمل لمحافظة اللاذقية (350691)من إجمالي القوة البشرية في عام 2010.حيث شكلت نسبتهم (49.7%) من إجمالي القوة البشرية ، تمثل النساء نسبة

(13.8%) منها. وبمقارنة هذه النسبة مع عام 2002 التي بلغت فيها نسبة قوة العمل (57.5%) ومثلت النساء نسبة (17.6%) منها ، نجد انخفاض وتدني نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل .

ومع ملاحظة وجود فروق واضحة بين الذكور والإناث ففي عام (2010) بلغت نسبة المشتغلين الذكور(78.62%) مقابل (21.38%)للإناث أما نسبة المتعطلين الذكور لنفس العام (36.56%) ونسبة المتعطلين الإناث (63.44%) و ترى الباحثة أن أسباب هذه الفروق تعود للتفاوت في المناخ الاجتماعي السائد الذي يساهم في تثبيط عزيمة المرأة لدى دخولها سوق العمل بسبب معتقدات تقليدية متعددة وبحجة أن المرأة خلقت لتربية الأطفال والاهتمام بشؤون المنزل ،إضافة للعادات والتقاليد المتوارثة في المجتمع عن عمل المرأة. كل ذلك ساهم في عدم قدرة السياسات والبرامج الهادفة إلى تضييق الفجوات بين الجنسين بشكل مرضي إن كان في مكان أو نوع العمل الذي يؤديه كل من الرجل والمرأة .

2-معدل النشاط الاقتصادي الخام :

يعرف معدل النشاط الاقتصادي الخام للإناث بأنه : نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من إجمالي عدد الإناث .تشير بيانات قوة العمل في عام 2002 إلى أن معدل النشاط الاقتصادي الخام بلغ (40.4%) شكلت الإناث نسبة (25.4%) مقابل (54.7%) للذكور. انخفض هذا المعدل في عام 2010 إلى (35.7%) بلغت نسبة الإناث (20.1%) مقابل (51.0%)، ومن النسب السابقة يلاحظ وجود فجوة كبيرة في معدلات النشاط الاقتصادي الخام بين الذكور والإناث إذ يشكل الذكور النسبة الأكبر من القوة العاملة في محافظة اللاذقية .وبرأي الباحثة هذا التراجع في معدل النشاط الاقتصادي الخام للإناث مقارنة مع الذكور سيؤدي لضعف ومحدودية مشاركة المرأة في القوة العاملة السورية. مما يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي الكلي وخاصة فيما يتعلق بارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية ،حيث أن معدل مشاركة المرأة الاقتصادية منخفض جداً ولا يتجاوز (20.1%)في عام 2010 مما يعني أن نسبة (79.9%) من النساء خارج قوة العمل ولا يسهمن في العملية الإنتاجية وأن هناك عدد كبير من الأفراد غير العاملين معالين من الأفراد العاملين حيث بلغ معدل الإعالة الاقتصادية في 2010 للإناث (5.0%) بفارق كبير بالنسبة للذكور والتي بلغ معدل الإعالة الاقتصادية لهم (2.0%) في عام (2010)**[7]** .

3-الفئات العمرية للنشاط الاقتصادي:

إن التوزع النسبي لقوة العمل حسب الفئات العمرية في محافظة اللاذقية يمكننا من تحديد الفئة العمرية الأكثر نشاطاً بين باقي الفئات الأخرى للذكور والإناث ، وسنبين هذا التوزع من خلال الجدول الآتي :

جدول(3) التوزع النسبي لقوة العمل حسب الفئات العمرية والنوع في محافظة اللاذقية لعامي (2002-2010)

البيان	2002			2010		
	ذكور %	إناث %	مجموع %	ذكور%	إناث %	مجموع %
19-15	9.1	9.2	9.1	5.3	1.7	4.3
24-20	16.4	18.0	16.9	10.2	14.5	11.4
29-25	13.9	18.3	15.2	14.6	18.7	15.8
34-30	12.4	17.1	13.9	15.8	18.6	16.6
39-35	13.0	15.0	13.6	15.1	13.4	14.6

13.4	13.3	13.4	8.8	8.9	8.7	44-40
10.3	11.4	9.9	6.4	3.3	7.8	49-45
7.0	4.5	8.0	5.6	4.7	6.0	54-50
3.5	3.1	3.7	3.9	1.9	4.8	59-55
1.4	0.5	1.7	2.3	1.6	2.6	64-60
1.8	0.3	2.3	4.3	1.9	5.3	65 فأكثر

***المصدر : منشورات المكتب المركزي للإحصاء ، اللاذقية في أرقام ، 2012 [7].**

من الجدول(3) نلاحظ أن الفئة العمرية الأكثر نشاطاً في عام 2002 من الإناث هي الفئة العمرية (25-29) سنة حيث بلغت نسبتها (18.3%) وبقيت هذه الفئة نفسها الفئة الأكثر نشاطاً في عام 2010 والتي بلغت نسبتها(18.7%) ونستنتج أن تركز النشاط الاقتصادي في هذه الفئة العمرية يدل على ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة إضافة لتأخر سن الزواج عند الإناث . إذ أن انخفاض المستوى التعليمي للمرأة يدفع بها للدخول المبكر إلى سوق العمل أي ضمن الفئة العمرية (15-19) سنة .أما بالنسبة للذكور فتركز النشاط الاقتصادي لهم في العمرية (20-24) سنة بنسبة (16.4%) ارتفعت هذه السن في عام 2010 لتصبح الفئة العمرية (30-34) سنة هي الفئة العمرية الأكثر نشاطاً بنسبة (15.8%). وهذا دليل على تأخر سن الزواج لدى الذكور ورغبتهم في استكمال تحصيلهم العلمي ومن ثم الانخراط في خدمة العلم .

ثالثاً- مساهمة المرأة في القطاعات الاقتصادية :

يقصد بالنشاط الاقتصادي المفهوم الذي يستخدم للدلالة على المستوى العام لمشاركة السكان الذين انخرطوا في الحياة العملية وأصبحوا ناشطين اقتصادياً ، وبالتالي فمعدل النشاط الاقتصادي للإناث يعبر عن نسبة الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن من 15 سنة فما فوق واللواتي تقمن بالعمل أو لديهن الاستعداد لإنتاج السلع والخدمات .

كما يشير النشاط الاقتصادي للأهمية النسبية لليد العاملة المتوفرة للعمل في مختلف قطاعات الاقتصاد ، ويتأثر هذا المعدل بعدد من المتغيرات كالجنس والعمر والحالة الزواجية والتعليم .

أما بالنسبة للسكان غير النشيطين اقتصادياً فهم السكان الذين لا يعملون ولا ينتجون فعلياً أي عمل لسبب من الأسباب التالية :(الاهتمام بأحد أفراد الأسرة – التقاعد- المرض- الدراسة- الإعاقة- الاعتقاد بعدم توفر فرص عمل- عدم الحاجة للعمل).و مع مشاركة المرأة في نشاطات الاقتصاد الوطني ازدادت نسبة مساهمة المرأة في القوة العاملة وازداد انخراطها في سوق العمل نتيجة لارتفاع المستوى التعليمي وزيادة المهارات العلمية والمهنية لها إضافة لحاجتها للعمل كمصدر دخل قادر على تغطية الطلب المتزايد على تامين الاحتياجات الأساسية لها ولأسرتها **[11]**.

وعلى الرغم من زيادة تلك المساهمة إلا ان الاحصاءات الرسمية لا زالت لا تعكس إسهام المرأة الفعلي لاستنادها على تقديرات لا تأخذ بالحسبان الإسهام الفعلي للمرأة في النشاط الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالنشاط الزراعي والرعوي والحرفي ، ولا تزال العديد من النساء تعمل بدون أجر داخل المنزل أو بالأعمال التجارية الخاصة بالعائلة إضافة لتحملها أعباء رعاية الأطفال وكبار السن كعبء إضافي مزدوج **[12]**.

ومن المعروف أن عمل المرأة لايزال يتركز في قطاعات محددة على أنها أعمال أنثوية مناسبة للمرأة كونها لا تتعارض مع دورها الإنجابي كالأعمال المتركزة في قطاع الخدمات (تعليم – تربية – صحة – شؤون اجتماعية) وقطاع الصناعات (كصناعة الأدوية والأغذية والنسيج والخياطة) .

وفي سورية يستقطب النشاط الزراعي نسبة كبيرة من القوى العاملة باعتبار سورية بلد زراعي بالدرجة الأولى ، كما يستقطب العاملين في قطاع الصناعات التحويلية ويعتبر هذان القطاعان أهم قطاعين إنتاجيين في سورية .

ولمقارنة التوزع النسبي للمشتغلين بحسب النشاط الاقتصادي والجنس لعامي (2002–2010)نعرض الجدول الآتي:

جدول(4) التوزع النسبي للمشتغلين (15سنة فأكثر) حسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنس في محافظة اللاذقية لعامي(2002–2010)

النشاط الاقتصادي	الجنس	2002	2010
الزراعة %	ذكر	18.3	11.1
	أنثى	29.5	12.8
	مجموع	21.0	11.5
الصناعة %	ذكر	13.0	13.5
	أنثى	14.8	14.4
	مجموع	13.4	13.7
البناء والتشييد %	ذكر	13.9	15.2
	أنثى	0.9	0.6
	مجموع	10.7	12.0
الفنادق والمطاعم %	ذكر	16.7	19.3
	أنثى	3.4	6.3
	مجموع	13.5	16.5
النقل والتخزين والاتصالات %	ذكر	8.7	11.7
	أنثى	1.4	2.5
	مجموع	7.0	9.7
مال وعقارات %	ذكر	0.8	2.6
	أنثى	0.7	2.2
	مجموع	0.8	2.5
خدمات %	ذكر	28.5	26.6
	أنثى	48.5	61.2
	مجموع	33.3	34.0

***المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2010 لمحافظة اللاذقية الجدول (2/4) [7] .**

من الجدول (4) نلاحظ: انخفضت نسبة المشتغلات في قطاع الزراعة من (29.5%) في عام 2002إلى (12.8%) في عام 2010. نلاحظ أن النسبة الأكبر من المشتغلات يعملن في مجال الخدمات أما النسبة الأقل كانت لقطاع البناء والتشييد لعامي 2002و2010 وبرأي الباحثة باعتبار ان معظم المؤسسات الحديثة (صناعية – تجارية – حرفية – صحية – تعليمية) تتركز في المدن فالنسبة الأكبر للمشتغلات في قطاع الخدمات ستكون في الحضر ، كما ان الزيادة النسبية لمساهمة المرأة في مجال الخدمات يمكن ان تكون نتيجة لتغير التركيبة التعليمية للقوة العاملة و

وللتوجه الكبير نحو الوظائف الحكومية كما أن هذه الزيادة في قطاع الخدمات وما يقابلها من انخفاض في قطاع الزراعة قد يعود إلى كون انشطة قطاع الزراعة عبارة عن عمل في مشروع عائلي يتسم بالموسمية وعدم الانتظام وبدون أجر في معظم الأحيان إضافة إلى تطور التركيب التعليمي للإناث والذي ساعد في توجههن من قطاع الزراعة إلى مجالات القطاع الخدمي (تعليم – صحة وغيرها) .

وبالنسبة للفروقات بين الذكور والإناث المشتغلين في قطاع الخدمات حيث نلاحظ أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور لاعتبار أنشطة الخدمات أنثوية تناسب المرأة كما ذكرنا مسبقاً.

ويعود تركز الذكور في قطاع البناء والتشييد اكثر من تركز الإناث إلى أن هذا العمل يحتاج لقوة بدنية وعضلية وبالتالي يتناسب هذا العمل مع الذكور أكثر من الإناث.

وكنتيجة لما سبق لابد من الإشارة إلى أن هناك الكثير من الأعمال التي تقوم بها المرأة لمساندة عائلتها ولا تتوفر بيانات عن هذه الأعمال (كالأعمال المأجورة في المنازل والأعمال في القطاع غير المنظم والأعمال الريفية وغيرها) التي لا تظهر في الحسابات القومية ولا في المسوحات الإحصائية مما يظهر انخفاضاً في نسبة مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية المختلفة بشكل مخالف للحقيقة كما نلاحظ وجود تحيز وظيفي لتوزيع الإناث في بعض المهن كالتمريض والتدريس إذ تكثر نسب الإناث فيها بشكل واضح وتقل في أعمال الإنتاج والبناء.

وسندرس مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بحسب المهنة وبحسب الحالة العملية كالآتي :

1-مساهمة المرأة حسب المهنة :

إن التركيبة المهنية لقوة العمل في أي مجتمع عادة ما تعكس أنواع الأعمال والمهن التي تتركز فيها المرأة فتعبر المهنة عن الحرفة التي يمارسها الفرد بغض النظر عن تدريبه وتعليمه أو النشاط الاقتصادي الذي ينتمي إليه **[13]** وهناك عدد محدود من المهن التي تمارسها المرأة والتي تنحصر في المهن التقليدية كممرضات أو عاملات في مجال الصحة أو التعليم او الحرفيات سواء في مشاغل الخياطة أو حتى الخياطة في البيت لحسابهن الخاص أو بأجر لصالح الغير . وغالباً هذه المهن تحتاج قدراً محدداً من التعليم لدى المرأة العاملة ودرجة من التنظيم لدى الجهة المشغلة ، كما أن المهن السابقة الذكر قد لا يفضل الذكور الدخول إليها باعتبارها مهناً أنثوية مما أدى للاعتقاد بأن دخول المرأة في سوق العمل يرتبط بأي مهنة لا يدخلها الذكور.

وبما ان تطور المجتمعات يقاس بنسبة العاملين في المهن العلمية فيها فهذا يعني أن انخفاض نسبة العاملات بالزراعة (والتي ترتفع نسبة أميتهن) بشكل كبير جداً لصالح المشتغلات في المجالات العلمية يعد مؤشراً واضحاً على تحسن كبير في التركيبة المهنية للنساء .

وفيما يلي الجدول الذي يوضح التركيبة المهنية للمرأة لعام 2010 في محافظة اللاذقية :

جدول(5) التركيب المهني للمشتغلات (15سنة فأكثر) في محافظة اللاذقية لعام2010

المهنة	حضر	%	ريف	%	المجموع
المشرعون وكبار الموظفين والمديرين	615	79.25	161	20.75	776
الاختصاصيون	17620	65.33	9351	34.67	26971
الفنيون ومساعد الاختصاصيين	3483	70.29	1472	29.71	4955
الكتبة	5327	55.56	4260	44.44	9587
العاملون في مهن الخدمات والبيع في الأسواق والمحلات	3073	82.23	664	17.77	3737

العاملون في الزراعة والصيد	205	2.97	6694	97.03	6899
الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	1229	33.38	2453	66.62	3682
مشغلو المصانع والآلات	1435	49.06	1490	50.94	2925
العاملون في المهن الأولية	1639	43.42	2136	56.58	3775
المجموع	34625	54.69	28680	45.30	63306

***المصدر : بيانات المكتب المركزي للإحصاء 2010 لمحافظة اللاذقية. / تم استخراج النسب من قبل الباحثة.**

من الجدول(5) نلاحظ :تركز النسبة الأكبر من النساء في المهن الاختصاصية بشكل عام ، وارتفاع نسبة الإناث في هذه المهنة مقارنة بالمهن الأخرى دليل أن المرأة بدأت تتخلى عن أدوارها التقليدية المتركزة في الزراعة لصالح مهن تحتاج لخبرات ومهارات ومستويات تعليمية متقدمة. كما نلاحظ أن النسبة الأقل للمهنة التي تتركز فيها المرأة هي مهنة المشرعون الكبار والمديرون ، كما نلاحظ أن النساء العاملات في مهن الخدمات والبيع في الأسواق تركزت بالنسبة الأكبر في الحضر أما النسبة الأكبر للنساء الريفيات المشتغلات كانت في مهنة الزراعة والصيد .

2-مساهمة المرأة حسب الحالة العملية :

تعبر الحالة العملية في أي مجتمع عن موقع الإنسان في العمل ووفقاً لذلك يقسم العاملين إلى أربع فئات هي :

- صاحب عمل:هم الأفراد العاملون في منشآت يملكونها أو يملكون جزءاً منها ويستخدمون أشخاص آخرين بأجر.
- يعمل لحسابه : وهم الأفراد العاملون في منشآت يملكونها أو يملكون جزاً منها ولا يستخدمون آخرين بأجر.
- يعمل بأجر: هم الأفراد الذين يعملون لصالح أفراد أخرين أو منشآت مقابل أجرة محددة عينية أو مادية تدفع على شكل راتب شهري أو أسبوعي أو على القطعة أو نصيب من الأرباح أو غير ذلك من أشكال دفع الأجرة.
- يعمل بدون أجر : هم الأفراد الذين يعملون في مشاريع أو مصالح او مزارع لأسرهم ولا يحصلون مقابل ذلك على أجر أو مردود عيني.

جدول(6)التوزع النسبي للمشتغلين (15سنة فأكثر) حسب الحالة العملية والجنس في محافظة اللاذقية لعامي (2002-2010)

الحالة العملية	الجنس	2002	2010
صاحب عمل %	ذكور	5.2	4.8
	إناث	1.0	0.3
	مجموع	4.2	3.8
يعمل لحسابه%	ذكور	29.1	24.7
	إناث	8.7	7.4
	مجموع	24.1	21.0
يعمل بأجر%	ذكور	60.3	68.8
	إناث	67.7	85.2
	مجموع	62.1	72.3
يعمل بدون أجر%	ذكور	5.5	1.7
	إناث	22.6	7.2

	مجموع	9.6	2.9

*** المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2010- اللاذقية في أرقام [7].**

من الجدول(6) السابق نلاحظ أن النسبة الأكبر للإناث من مجموع العاملين مصنفون ضمن فئة (يعمل بأجر) وهي نسبة مرتفعة أيضاً بالنسبة للذكور وتركز النسبة الأكبر في هذه الفئة يعود لتركز النسبة الأكبر أيضاً من الإناث في قطاع الخدمات . كانت النسبة الأقل للإناث فقد كانت ضمن فئة (صاحب عمل) أما بالنسبة لفئة المشتغلين لحسابهن لاتزال نسبة الإناث فيها منخفضة مقارنة بنسبة الذكور .أما فئة العاملين بدون أجر كانت نسبة الإناث فيها تزيد على نسب الذكور .

رابعاً- أهم معوقات مساهمة المرأة الاقتصادية:

تعتمد تنمية المجتمع لأي دولة على ثلاث عناصر أساسية وهي : الموارد المادية – الموارد البشرية و رأس المال ولاشك أن الموارد البشرية تعتبر من أهم عناصر التنمية لذلك تهتم الدول بتطويرها لكونها الضرورة الأكبر لتحقيق التنمية الشاملة . وباعتبار المرأة نصف المجتمع أي أنها تشكل نصف الموارد البشرية في أي مجتمع لن تتحقق التنمية الشاملة الفاعلة إلا بمساهمة هذا النصف الهام والمؤثر ، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بتحسين مكانة المرأة وتوفير الظروف المناسبة لإدماجها في عملية الإنتاج و إسهامها بالعمل إلا أن المؤشرات تدل على محدودية المجالات التي قد تساهم فيها المرأة. بالرغم من أن المرأة تشكل نصف اليد العاملة المنتجة في المجتمع وبالرغم من أن التطورات الجارية في سورية الهادفة لتمكين المرأة ومشاركتها في التنمية وإحداث العديد من الهيئات والجمعيات التي تساعد المرأة على تفعيل مشاركتها في التنمية الشاملة (كالهيئة السورية لشؤون الأسرة – هيئة مكافحة البطالة فردوس – المورد وغيرها) إلا أن مشاركة المرأة السورية لازالت تعتبر ضعيفة إلى حد ما **[14]** .

إذ يعتبر النقص في عدد وكفاءة العاملين في قضايا المرأة وضعف الموارد المالية من أهم المعوقات الاقتصادية الأساسية التي تواجه تمكين المرأة حيث يمكننا ان نلخص أهم العوامل والأسباب التي أدت لانخفاض مشاركة المرأة بما يلي:

- النظرة التقليدية للمرأة على أنها أقل مكانة من الرجل.
- تدني الوضع الاقتصادي للمرأة يعيق تفعيل دورها في القيام بالمشاريع الانتاجية الزراعية منها أو الصناعية.
- الأمية والتي لها الدور الأكبر في جهل المرأة في حقوقها وواجباتها بما يخص مشاركتها الفعالة بالنشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وبالتالي عدم قدرتها على الاندماج في القوة المنتجة **[15]**.

-بقيت المرأة بعيدة عن مواقع صنع القرار الاقتصادي نتيجة لتمركز العمالة النسائية في السنوات الأخيرة في قطاع الخدمات الاجتماعية وبعيداً عن العملية الانتاجية .

- القهر الاقتصادي الذي يجبر المرأة على العمل إما داخل منزلها ،أو داخل العائلة بدون أجر أو أن تعمل في الأعمال النسوية و الخدمية وفي مستويات الإدارة الوسطى بعيدة عن المناصب العليا.
- القهر الاجتماعي يقع على المرأة العاملة ،ويرجع ذلك لتبعيتها الاقتصادية للرجل والتمييز القائم في التوظيف والأجور .حيث قسم سوق العمل (حسب الجنس) إذ تعمل النساء في مجالات محددة كقطاع الخدمات (تعليم –صحة – سكرتارية) وجزء منهن في الزراعة **[16]**.

-الزواج المبكر للإناث وخاصة في المناطق الريفية النائية نتيجة للضغوط العائلية حيث أن النساء في المناطق الريفية لا يحصلن أغلب الأحيان على الفرص المهنية التي تحصل عليها النساء في المنطقة الحضرية. حيث بقيت الفجوة بين المرأة الريفية والحضرية قائمة فيما يتعلق بالوصول للموارد والفوارق في مستويات الرفاه الاجتماعي .

– التمييز بين الجنسين في بعض الوظائف والمهن فمساهمة المرأة في مجال القضاء ضعيفة ، وكذلك فيما يتعلق بمشاركتها في المهن الإدارية والتنظيمية ،إذ أن هذه المشاركات لاتزال بعيدة عن تحقيق المساواة في توزع الذكور والإناث إضافة للتمييز في نوعية العمل أو المهنة التي يمارسها كل من الرجل والمرأة ،إذ نجد أن بعض المهن تكون حكراً على الرجال أو نسبة النساء فيها قليلة.

النتائج والمناقشة:

في هذا القسم سوف نقوم باختبار ثلاث فرضيات لمعرفة تأثير كل من متغير العمر ومتغير المستوى التعليمي ومتغير المهنة على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

حيث يتكون مجتمع الدراسة من شريحة الإناث الواقعة ضمن الفئة العمرية (15 – 60) في محافظة اللاذقية ، تم توزيع 800استبيان، وتم استبعاد **(65)** استمارة لعدم استكمال البيانات من قبل المبحوثات وبذلك أصبح مجموع أفراد العينة **(735)** أنثى .

الفرضية الأولى: اختبار تأثير متغير العمر على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

الفرضية الصفرية: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعمر على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

الفرضية البديلة : وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعمر على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

وسنستعرض توزع أفراد العينة حسب العمرو النشاط الاقتصادي من خلال الجدول الآتي:

جدول (7) توزع افراد العينة حسب الفئات العمرية والنشاط الاقتصادي

العمر(سنة)	15–20	20 وأقل من 25	25 وأقل من 30	30وأقل من 35	35وأقل من 40	40وأقل من 45	45وأقل من 50	50وأقل من 55	55 وأقل من60	المجموع
عدد الإناث	37	144	115	90	112	85	59	54	39	735
النسبة المئوية%	5.01	19.59	15.65	12.25	15.24	11.57	8.3	7.35	5.31	100
نشيطة اقتصادياً	9	73	94	76	98	77	55	48	32	*562
غير نشيطة اقتصادياً	28	71	21	14	14	8	4	6	7	*173

***المصدر: بيانات الدراسة الميدانية / تم حساب النسب المئوية من قبل الباحثة.**

* 562: هم عدد الإناث الناشطات اقتصادياً .

*173: عدد الإناث غير النشيطات اقتصادياً.

يبين الجدول (7) أن أفراد العينة ذات الفئة العمرية (20 وأقل25) سنة شكلت النسبة الأكبر بنسبة (19.59%) تليها الفئة العمرية (25 وأقل من 30) بنسبة (15.65%) أما الفئة العمرية ذات النسبة الاقل فكانت (15 –20) سنة بنسبة (5.01%)

وباستخدام برنامج Spss.20 نحصل على نتائج الاختبارات الاحصائية للعلاقة بين النشاط الاقتصادي والعمر كالآتي:

جدول(8) الاختبارات الإحصائية لأثر عمر المرأة على النشاط الاقتصادي

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	664.469[a]	369	.000
Likelihood Ratio	609.916	369	.000
Linear-by-Linear Association	5.247	1	.022
N of Valid Cases	735		

a. 371 cells (88.3%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .00.

***المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية على برنامج Spss.20**

من خلال الجدول رقم(8) المتعلق بتحليل اختبار كاي مربع نجد أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي يتأثر بعمر المرأة. إذ نجد أن قيمة كاي مربع تساوي **664.469** وقيمة (Sig) المرافقة لها تبلغ **0,000** وهي أصغر من **(0,05)** .وبالتالي **نرفض** الفرضية الصفرية القائلة بـعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعمر على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي. **ونقبل** الفرضية البديلة القائلة أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للعمر على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

فتركز النسبة الاكبر من الإناث المشتغلات في سن (20وأقل من 25)سنة و سن (25وأقل من30) يعود لكون الأنثى في هذا العمر تكون قد أنهت دراستها فتتجه للبحث عن عمل رغبة منها في تحقيق الاستقلال المادي بالرغم من انخفاض نسبة الإناث المشتغلات في سن (15وأقل من 20) ويعود سبب ذلك أن الأنثى في هذا العمر لا تكون قد أنهت د راستها وبالتالي غير قادرة على العمل بشكل فعلي.

الفرضية الثانية :اختبار تأثير متغير المستوى التعليمي على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

الفرضية الصفرية: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمستوى التعليمي على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

الفرضية البديلة : وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمستوى التعليمي على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

وسنستعرض توزع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي والنشاط الاقتصادي من خلال الجدول الآتي:

جدول (9) توزع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي والنشاط الاقتصادي

المستوى التعليمي	أمية	ملمة	ابتدائية	إعدادية	ثانوية	معهد متوسط	جامعة	دراسات عليا	مجموع
عدد الإناث	4	7	35	82	132	183	250	42	735
النسبة المئوية %	0.54	0.95	4.76	11.16	17.96	24.90	34.02	5.71	100
نشيطة اقتصادياً	3	5	32	64	89	153	176	40	562
غير نشيطة اقتصادياً	1	2	3	18	43	30	74	2	173

***المصدر: بيانات الدراسة الميدانية/ تم حساب النسب المئوية من قبل الباحثة.**

يبين الجدول (9) أن أعلى مستوى تعليمي وصلت إليه المبحوثات (الإجازة الجامعية) بنسبة (34.02%) يليها المستوى التعليمي (معهد متوسط) بنسبة (24.90%) ، يليها المستوى التعليمي (إعدادية) بنسبة (11.16%) .

وباستخدام برنامج Spss.20 يتضح لدينا نتائج الاختبارات الاحصائية للعلاقة بين النشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي كالآتي :

جدول(10) الاختبارات الإحصائية لأثر المستوى التعليمي للمرأة على النشاط الاقتصادي

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	462.393[a]	287	.000
Likelihood Ratio	347.439	287	.008
Linear-by-Linear Association	28.721	1	.000
N of Valid Cases	735		

a. 298 cells (88.7%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .01.

***المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية على برنامج Spss.20**

من خلال الجدول رقم(10) المتعلق بتحليل اختبار كاي مربع لمعرفة أثر المستوى التعليمي للمرأة على مساهمتها في النشاط الاقتصادي نجد أن قيمة كاي مربع تساوي **462.393** وقيمة (Sig) المرافقة لها تبلغ **0,000** وهي أصغر من **(0,05)** وبالتالي **نرفض** الفرضية الصفرية القائلة باستقلالية المستوى التعليمي للمرأة عن مساهمتها في النشاط الاقتصادي و **نقبل** الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر للمستوى التعليمي على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.حيث أن أي زيادة في المستوى التعليمي للمرأة يرافقها زيادة فرص مساهمتها في سوق العمل وبكفاءة أعلى وبالتالي تنخفض فرص المرأة التي لم تكمل تعليمها أمام المرأة التي وصلت لمستويات تعليمية عليا. فارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يزيد من وعيها ومن إمكانية مساهمة بشكل فعال أكثر من المرأة التي ينخفض مستواها التعليمي . للمرأة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي . وبرأي الباحثة أن سبب انخفاض مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بالرغم من ارتفاع مستوى تعليمها يعود إلى ان أكبر الصعوبات التي لازالت تواجه المرأة في سوق العمل هو عدم توفر فرص عمل مناسبة لمؤهلها العلمي. إذ ان هذا السبب كان يشكل النسبة الاكبر من إجابات المبحوثات حول الصعوبات التي تمنعها من المساهمة في النشاط الاقتصادي.

الفرضية الثالثة : اختبار تأثير مهنة المرأة على مساهمتها في النشاط الاقتصادي .

الفرضية الصفرية: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمهنة على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

الفرضية البديلة : وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمهنة على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

وسنستعرض توزع أفراد العينة حسب مهنة المرأة من خلال الجدول الآتي:

جدول (11) توزع أفراد العينة حسب مهنة المرأة والنشاط الاقتصادي

مجال العمل	تعليم	صحة	خدمات	تجارة	أعمال زراعية	أعمال فندقية	أعمال حرة	صناعة	غير ذلك	مجموع
عدد الإناث	167	69	148	41	21	9	21	3	83	*562
النسبة المئوية	29.72	12.28	26.33	7.30	3.74	1.60	3.74	0.53	14.76	100

***المصدر: بيانات الدراسة الميدانية/ تم حساب النسب المئوية من قبل الباحثة.**

* المجموع (562)هو فقط عدد المبحوثات اللواتي أجبن على السؤال والعدد المتبقي هو عدد المبحوثات اللواتي لم يجبن لأنهن لا يعملن.

من الجدول (11) أن قطاع التعليم استحوذ على النسبة الأكبر من الإناث (29.72%) ، يليها قطاع الخدمات بنسبة (26.33%) ، و (12.28%) لقطاع الصحة ، والنسبة الأقل كانت لقطاع الصناعة (0.53%).

وباستخدام برنامج Spss.20 يتضح لدينا نتائج الاختبارات الاحصائية للعلاقة بين النشاط الاقتصادي ومهنة المرأة كما يلي:

جدول(12) الاختبارات الإحصائية لأثر مهنة المرأة على النشاط الاقتصادي

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	1153.974 a	320	.000
Likelihood Ratio	972.093	320	.000
Linear-by-Linear Association	479.043	1	.000
N of Valid Cases	735		

a. 336 cells (91.1%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .00.

***المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية على برنامج Spss.20**

من خلال الجدول رقم(12) المتعلق بتحليل اختبار كاي مربع لدراسة استقلالية متغير مهنة المرأة عن مساهمتها في النشاط الاقتصادي نجد أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي تتأثر بمهنة المرأة ومجال عملها. إذ نجد أن قيمة كاي مربع تساوي **1153.974** وقيمة (Sig) المرافقة لها تبلغ **0,000** وهي أصغر من **(0,05)** وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن مجال عمل المرأة ومهنتها تؤثر على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

– هذا الأثر يعود لطبيعة المهن التي يمكن أن توفرها النشاط الاقتصادي فالمهن الزراعية التي تتركز في الريف حصراً هي مايفسر نسب العمل الموسمي المرتفعة وبالتالي نسب المساهمة في النشاط الاقتصادي تتأثر بمدى ماتستطيع أبواب النشاط الاقتصادي من فرص عمل وطبيعة هذه الفرص.فنرى تركز عمل الإناث على قطاع التعليم لتفضيل الإناث العمل في هذا القطاع للعديد من المزايا التي تتمتع بها المراة في قطاع التعليم لقلة الالتزامات المترتبة في هذا القطاع وقلة ساعات العمل مقارنة بالقطاعات الاخرى والعطل الفصلية والسنوية .

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- يوجد أثر لعمر المرأة على مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

2- يوجد أثر للمستوى التعليمي للمرأة على مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

3- من أهم الأسباب التي تعيق عمل المرأة خارج المنزل هو عدم توفر فرصة عمل مناسب لمؤهلها العلمي .

4- يوجد أثر لمهنة المرأة على مساهمتها في النشاط الاقتصادي .

5- وجود عدد محدود من المهن التي قد تمارسها المرأة مثل عاملات حرفيات في الصناعة ولاسيما في مشاغل الخياطة أو حتى خياطات في البيوت لحسابهن الخاص أو بأجر لصالح الغير أو ممرضات أو عاملات في مجال الصحة وكل هذه المهن تتطلب قدراً محدوداً من التعليم أي أن شروط دخول سوق العمل لهذه الفئات المهنية ليست سهلة وهذا يفسر أحد أسباب تدني مشاركة المرأة في القوة العاملة.

التوصيات:

1- باعتبار أن هناك أربع مجموعات من النساء التي تبقى خارج القوة العاملة (المتفرغة للعمل المنزلي – المتفرغات للدراسة – كبيرات السن – المريضات أو تعاني من عجز ما) لابد من القيام بدراسة نوعية معمقة عن مشاركة كل فئة من هذه الفئات للتغلب على أسباب البقاء خارج السوق لكل فئة عمرية من هذه الفئات.

2- الكشف عن العوامل والأسباب التي تشكل عقبات أمام المرأة بسوق العمل وخاصة فيما يتعلق بعدم قدرتها على توفير فرص عمل مناسبة لمؤهلها العلمي لوضع ألية عمل تمكننا من تجاوز هذه الصعوبات أو تخفف من الأثار السلبية الناجمة عنها إلى الحد الأدنى .

3- تدريب و تأهيل المرأة لاكتساب مهارات وخبرات تمكنها من منافسة الرجل للفوز بفرص العمل دون أن تقتصر هذه الدورات على الخياطة والتمريض ومحو الأمية .

المراجع:

1- خوري ، عصام و مخول ،مطانيوس. تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية (الواقع والآفاق). مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، اللاذقية، سورية، مجلد 28 ، العدد 2 ، 2006، 219-240.

2- العلي ، ابراهيم و احمد ، خالد . الأعباء المنزلية التي تتحملها المرأة السورية .مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية ، اللاذقية ، سورية، مجلد 27 ،العدد 3 ، 2005، 57-76.

3- القش، محمد. مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في سورية. جامعة دمشق، كلية الآداب، علم الاجتماع، دمشق ، سورية، 2007 ، 6- 22.

4- أحمد، عفراء . دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة (دراسة ميدانية على المنطقة الساحلية) . جامعة تشرين، اللاذقية ، سورية،2011 ، 10 -55.

5- KUMAR ,K. Women and women's organizations in post-CONFLICT SOCIETIES: THE ROLE OF INTERNATIONAL ASSISTANCE. Center for Development Information and Evaluation- United States,2000,8-49.

6- JUDITH N, A. THE ROLE OF WOMEN IN GHANA'S ECONOMY– FRIEDRICH EBERT STIFTUNG , GHANA,2006,28-34.

7- منشورات المكتب المركزي للإحصاء . اللاذقية في أرقام . 2012،1- 10.

8- الجبار ، عبدالله و جبر ، فاهم. نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه . مجلة جامعة بابل ، مجلد 4،العدد 19 ،2011 ، 634.

9- المسح الصحي الأسري في الجمهورية العربية السورية لعام 2009. المحافظات السورية في أرقام (الأسر السورية) ، 2011، 45 .

10- OECD. Gender and Sustainable Development –maximizing the economic , social and environmental role of women, 2008 , 11-20.

11- صبح – سميرة . المساواة والعدالة والنوع الاجتماعي في سورية . المركز الوطني للسياسات الزراعية ، ورقة عمل رقم 42 ، 2008 ، 17.

12- BRADSHAW ,S .Women's role in economic development, Overcoming the constraints Background paper for the High-Level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda. 2013, 10-27.

13- شبانة ، لؤي و الصالح ، جواد . تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة (دراسة كمية ونوعية حول مشاركة المرأة في سوق العمل) ، 2008 ، 15.

14- غانم ،منى و عبود ، صاموئيل . النساء ومجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية .صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والهيئة السورية لشؤون الأسرة ، (لا يوجد عام)،48 .

15- أبو حمدان ، ماجد . تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة. مجلة جامعة دمشق ،المجلد 30، العدد 2+1 ، دمشق ، سوريا ،2014 ، 323.

16- عساف ،عبد محمد و جبر ، دينا فهمي . الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية . جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ،2005 ، 5-7.